بيان عن قضية السودان

تقييم رئيسى للأمن البشرى فى السودان
استقصاء الأسلحة الصغيرة – جنيف
HSBA

2 تشرين الثانى/ نوفمبر
تشرين الأول/أكتوبر 2006

الجماعات المسلحة فى السودان

قوات دفاع جنوب السودان فى أعقاب إعلان جوبا

انقضى عام تقريبا على إعلان جوبا [1] رسميا الذى دمج الجيش الشعبى لتحرير السودان (SPLA) وقوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، وهى مظلة لجماعات مسلحة مؤيدة للحكومة. وكجزء من التقييم الرئيسى للأمن البشرى (HSBA) الجارى عن الجماعات المسلحة العديدة فى السودان[2]، يستقصى هذا البيان الدور الذى قامت به قوات دفاع جنوب السودان فى الصراعات داخل جنوب السودان، مبررا أصولها وقيادتها ومناطق عملها والتغيير الأخير فى ثروتها. وفى دراسة لمدى تحييد الخطر الأمنى الذى يشكله أعضاؤها، يطرح البيان عددا من الأسئلة الرئيسية:

- **هل اندمجت قوات دفاع جنوب السودان تمامًا فى الجيش الشعبى لتحرير السودان؟**
- **ما هى العقبات التى تحول دون التوصل إلى مصالحة ذات هدف؟**
- **لماذا تستمر بعض فصائل قوات دفاع جنوب السودان فى الانحياز إلى القوات المسلحة السودانية (SAF)؟**
- **ما هى التهديدات التى تشكلها الجماعات المسلحة على السلام فى الجنوب؟**

ينص اتفاق السلام الشامل على عدم السماح بالعمل لأى جماعات مسلحة تتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أو مع القوات المسلحة السودانية.

فى حين أن إعلان جوبا لا تقل أهميته تقريبا عن اتفاق السلام الشامل (CPA)[3] من حيث ضمان أمن جنوب السودان، لا تزال هناك مجموعة متنوعة من العقبات الهيكلية واللوجستية تقف فى طريق تنفيذه. وقد نجح الاتفاق فى إضعاف قدرة الخرطوم على الاستفادة من القوات المسلحة البديلة للجنوبيين لمواجهة الجيش الشعبى لتحرير السودان عسكريا، لكن مازال عدد قليل من قادة قوات دفاع جنوب السودان الذين رفضوا إعلان جوبا يمثل مصدرا لانعدام الأمن فى الجنوب، لاسيما فى ولايات أعالى النيل الكبرى.

إن فهم ديناميات قوات دفاع جنوب السودان وهياكلها وعلاقتها بالجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية لهو أمر فى غاية الأهمية لنجاح عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والحد من العنف فى الجنوب[4].

السياق

يحدث الصراع فى جنوب السودان على محورين: بين الشمال والجنوب وبين الجنوب بعضه بعضا.

وقد انتهى الصراع *بين الشمال والجنوب* رسميا بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل فى 9 من كانون الثانى/ يناير عام 2005. وقد وقع اتفاق السلام الشامل بين كل من حزب المؤتمر الوطنى (NDP) والحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان[5]، إيذانا بتسوية تاريخية حيث ضمنت الحكومة فى الخرطوم تطبيق الشريعة فى الشمال بينما حصل الجنوب على حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية تمتد حتى ست سنوات. ومع ما نصت عليه أحكام اتفاق السلام الشامل من وقف إطلاق نار دائم يخضع للمراقبة الدولية، وتقاسم السلطة والحصول على الثروة النفطية، والفصل بين الدين

حداد جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال جنازة نائب الرئيس السودانى السابق والقائد الثورى له، جون قرنق فى جوبا، آب/ أغسطس 2005 © Morten Hvaal/WPN

والدولة، والحكم الذاتى وجيش مستقل، فقد تعامل الاتفاق مع المظالم الرئيسية فى الجنوب.

وفى الوقت ذاته، مازالت الصراعات *داخل الجنوب* تستفحل وتمثل تهديدا للأمن العام لجنوب السودان. ورغم وصفه بالشمول، فإن اتفاق السلام الشامل ليس شاملا حقا. فإن الصفقة فى الواقع هى اتفاق مصاغ بعناية بين نخبتين عسكريتين مهيمنتين. فبينما تسيطر الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان على أغلب جنوب السودان، فقد تم استبعاد ميليشيات أخرى عاملة فى الجنوب من عملية التفاوض– مما دعم قوة قرنق وحركته.

إن تزايد العنف بين الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان أثناء مفاوضات السلام كان مؤشرا على عدم الرضا. وقد أدى هذا النهج الإقصائى إلى اتفاق السلام الشامل، الذى ينص على عدم السماح بالعمل لأى جماعات مسلحة تتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أو مع القوات المسلحة السودانية[6].

إطار 1: تعريف الجماعات المسلحة

يعتبر تعريف خصائص الجماعات المسلحة المنظمة أمرا مثيرا للدهشة. فهناك عدة تعريفات تستبعد القوات الموالية للحكومة أو الكيانات شبه العسكرية. أما التعريف التقليدى للجماعة المسلحة الفاعلة وهو «الجماعة المسلحة التى تستخدم القوة لتحقيق أهدافها ولاتخضع لسيطرة الدولة[7]» أو هى ببساطة «اللاعب غير الحكومى[8]» فإنه لاينطبق بسهولة على السودان.

ويفضل مشروع التقييم الرئيسى للأمن البشرى فى السودان التعريف الذى طرحه بابلو بوليكزير (2005)، الذى يضم جماعات ذات صلات محددة بالدولة، أو التى تتلقى دعما منها. وهو يعرفها على أنها جماعات «تتحدى احتكار الدولة للقوة القسرية الشرعية». ويسهل هذا التعريف الأوسع تحليل العلاقات المتنوعة بين الجماعات المسلحة والدولة، التى غالبا ماتكون غير ثابتة وسريعة التغير. وينطبق هذا بشكل خاص على الحروب الأهلية السودانية (1972–56، 1983–2005)، والتى كان يغير فيها الأفراد والجماعات ولائهم باستمرار.

تمثل قوات دفاع جنوب السودان أول الكيانات المسلحة المستبعدة، وهى التى يشار إليها على أنها «جماعات مسلحة أخرى» (OAGs) فى نص اتفاق السلام الشامل. وتضم قوات دفاع جنوب السودان–التى يقدر عددها بين 10 آلاف و 30 ألف مقاتل وقت الاتفاق[9]–أكثر من 30 من المليشيات التى أيدت الحكومة. إن قوات دفاع جنوب السودان لم تهدد بتقويض سلطة الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وشرعية اتفاق السلام الشامل فحسب، بل إنها أيضا عرقلت بشدة معيشة المدنيين فى أجزاء كثيرة من الجنوب.

وقد تغيرت الأوضاع تغيرا جذريا فى أوائل عام 2006. فبعد موت جون قرنق المفاجئ فى تموز/ يوليو عام 2005، قام خلفه «سلفا كير» بالتفاوض فى إعلان جوبا فى كانون الثانى/ يناير 2006 الذى دعا إلى الإدماج الفورى لقوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد انضم معظم، وليس جميع أعضاء قوات دفاع جنوب السودان إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان. لكن العدد القليل الذى بقى مؤيدا للخرطوم (ما يسمى بقوات الرديف) يمثل خطرا ماثلا يهدد الجهود الكبيرة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بل وأمن المدنيين بشكل عام.

أصول قوات دفاع جنوب السودان

تستمد قوات دفاع جنوب السودان أصولها من مصدرين رئيسيين: أولهما، الجماعات المسلحة القبلية التى نشأت لحماية مجتمعاتها من الجيش الشعبى لتحرير السودان؛ وثانيهما، من القوات التى تبعت اثنين من كبار أعضاء الجيش الشعبى لتحرير السودان وهما ريك مشار ولام أكول عندما انشقا على زعيم الجيش جون قرنق فى عام 1991. وتألفت الجماعة الأولى فى معظمها من ميليشيات من الولاية الاستوائية من دون وضع برنامج سياسى، بينما سعت الجماعة الثانية إلى تقرير المصير فى الجنوب ضد التزام قرنق «بسودان جديد موحد». وقد حظيت الجماعتان بدعم من القوات المسلحة السودانية، التى رأت فيهما أدوات هامة لإضعاف العصيان المسلح فى الجنوب. وقد أتاح التحالف مع ريك مشار[10] للحكومة الأمن اللازم لتطوير صناعة النفط فى موطن قبائل النوير فى غرب أعالى النيل، وهى قاعدة قوة ريك مشار.

فى عام 1997 أرست اتفاقية الخرطوم للسلام التحالف الرسمى بين حكومة الشمال والجماعات التى تعرف من الآن فصاعدا باسم قوات دفاع جنوب السودان. واشتملت الاتفاقية على التزام بتصويت على تقرير المصير للجنوب، ولكنه فشل فشلا ذريعا فى تحديد موعد لإجراء التصويت.

وردا على فشل الحكومة فى عدم مراعاة الأحكام الأساسية للاتفاقية، انشق ريك مشار. ثم انضم بشكل رسمى إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى كانون الثانى/ يناير من عام 2002، رغم أن معظم قواته بقيت مع قوات دفاع جنوب السودان. وفى نيسان/ أبريل من عام 2001، قام غاتلاوك دينغ، رئيس مجلس تنسيق الجنوب بالخرطوم، بترتيب اجتماع فى جوبا جمع المليشيات الموجودة فى الولاية الاستوائية وحركات التحرير المتحالفة مع الحكومة لدعم قوات دفاع جنوب السودان.

القيادة والتنظيم

عُيّن الجنرال باولينو ماتيب، وهو من قبيلة النوير من ولاية الوحدة، رئيسا لأركان قوات دفاع جنوب السودان فى عام 2001 واستمر فى هذا المنصب حتى إعلان جوبا فى كانون الثانى/ يناير عام 2006. إلا أن منصب باولينو ومناصب قيادته العليا عدت رمزية بشكل كبير.

وفى الواقع، كانت القوة الحقيقية فى يد المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، وقد مورست من خلال قيادات المستوى المحلى لقوات دفاع جنوب السودان. وشمل هذا «بيتر دور» فى غرب أعالى النيل، وغوردون كونغ فى شرق أعالى النيل، وغابرييل تانغيانغى وتوماس مابوير فى وسط أعالى النيل، وبينسون كوانى فى منطقة تل دوليب، وشايووت فى لونغوشوك مع إسماعيل كونى من المورلى، وكيليمينت وانى من المندارى، ومارتن كينيى فى شرق الاستوائية، وعبد الباقى من الدنكا فى شمال بحر الغزال، وأتوم النور، الذى قاد ميليشيا فرتيت.

وبالرغم من أن قوات دفاع جنوب السودان والقوات المسلحة السودانية متحالفتان على معارضة الجيش الشعبى لتحرير السودان، فإن العلاقة لم تكن قوية. وقد مثلت القدرة العسكرية الكبيرة لقوات دفاع جنوب السودان، ودعم استقلال الجنوب، وكراهيتها الشديدة لرعاتها الشماليين، تهديدا مستمرا للحكومة. ولتقليل هذه الأخطار، فقد أبقت المخابرات العسكرية قوات دفاع جنوب السودان تحت المجهر والسيطرة، وعملت على ضمان عدم ظهور قيادة قوية. وبعد التعمد فى تشجيع للطامحين أو للمنشقين من القادة المحليين على القيام بتحدى رؤسائهم أو تنصيب عناصر منفصلة، كانت المخابرات العسكرية فعالة فى إبقاء قوات دفاع جنوب السودان ضعيفة على المستوى الرأسى.

واستمر التحالف بين الخرطوم وقوات دفاع جنوب السودان عن طريق توفير موارد ومكانة لقادتها، واللعب بالورقة «الاثنية». وقد ضمنت الخرطوم لنفسها السيطرة من خلال منح كبار القادة مناصب رفيعة ومبالغ مالية مع إثارة التحيز فى الوقت نفسه ضد جون قرنق وجماعة الدنكا الاثنية (كانت قوات دفاع جنوب السودان فى الأساس منظمة من قبائل النوير)[11]. وبينما أصبح قادة قوات دفاع جنوب السودان أغنياء نسبيا، تلقى الجنود العاديون مبالغ زهيدة وغالبا ما لجئوا، بدلا من ذلك، إلى نهب المدنيين لإطعام أنفسهم. ونتيجة لذلك، زاد الاستياء المحلى من القوات بشدة.

مناطق النفوذ والقدرة

ومن الواضح أن العناصر المختلفة فى قوات دفاع جنوب السودان كان لها قدرة كبيرة، حتى لو كان تقدير حجم قواتها مشكلة (انظر إطار 2). وبشكل حاسم، فقد وفرت الأمن لحقول النفط فى غرب أعالى النيل وآدار. علاوة على ذلك، قامت خلال الحرب الأهلية الثانية بتطويق مدن الحاميات التابعة للقوات المسلحة السودانية فى أنحاء الجنوب وحمايتها. ولا يقل عن ذلك أهمية وفى ضوء تزايد معارضة الشماليين الدخول فى قتال مباشر مع أعدائهم أن تلعب قوات دفاع جنوب السودان دور «وكيل القوات المسلحة السودانية» فى شن الحرب ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان. وترجع براعتهم فى القتال إلى استفادتهم من تأكيد النوير (وبدرجة أقل من المورلى) على القيم العسكرية.

لقد أثبتت قوات دفاع جنوب السودان نجاحا كبيرا فى تعبئة المجتمعات المحلية التى تخشى من الجيش الشعبى لتحرير السودان. فعلى سبيل المثال، أقامت تحالفات قصيرة الأمد مع ما يسمى «الجيش الأبيض»، وهو عبارة عن المدنيين السودانيين المسلحين الذين نشطوا عسكريا على أسس خاصة[12]. وقد أثبتت هذه التحالفات فعاليتها خصوصًا فى تدعيم قواتها فى وسط وشرق أعالى النيل.

ولأن القوات المسلحة السودانية لم تثق تماما فى قوات دفاع جنوب السودان، فإنها لم توفر يوما التدريب أو الدعم اللوجستى المستقل، أو المعدات الثقيلة أو المدفعية. وفى الحقيقة، لم تكن الذخيرة توفر إلا قبل كل اشتباك عسكرى مباشر. وبينما نص اتفاق الخرطوم للسلام على أن جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة ستكون بمثابة الجناح السياسى لقوات دفاع جنوب السودان، لم يكن هناك ارتباط عضوى بين الكيانين. وظلت قوات دفاع جنوب السودان كيانا عسكريا ذا مشاركات أو روابط سياسية قليلة.

الطريق إلى إعلان جوبا

لم تشعر قوات دفاع جنوب السودان نفسها أبدا بالارتياح التام لعلاقاتها مع القوات المسلحة السودانية. فقد سعت قيادتها مرارا إلى إشراك الجيش الشعبى لتحرير السودان فى المفاوضات إلا أن جون قرنق رفض هذا الأمر. ومن بين أسباب أخرى، فقد خشى أن يُهدد إدماج هذا العدد الكبير من هذه الجماعة (النوير) فى الجيش الشعبى لتحرير السودان زعامته. وبدلا من ذلك، شجع قرنق قادة قوات دفاع جنوب السودان على الانشقاق والانضمام إليه. وبالفعل قام عدد من قادتها بذلك، لكنهم وجدوا أنفسهم فى الغالب مهمشين داخل الجيش الشعبى لتحرير السودان. وعندما تسربت أنباء عن تدنى مكانتهم، قلت أعداد قادة قوات دفاع جنوب السودان الذين اختاروا الانسحاب من التحالف مع القوات المسلحة السودانية.

خشى جون قرنق من أن اندماج قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى سوف يهدد زعامته

وبتوقيع اتفاق السلام الشامل فى كانون الثانى/ يناير عام 2005 تم استبعاد الجماعات المسلحة الأخرى وحظرها قانونا، بما فى ذلك قوات دفاع جنوب السودان، التى كانت خياراتها للردود السياسية والعسكرية محدودة. وفى الواقع، لم تكن المعارضة الصريحة لاتفاق السلام الشامل مجدية نظرا لشعبيته الكبيرة فى منطقة الجنوب، بما فيها مجتمعات قوات دفاع جنوب السودان. وبينما تمت محاولات أخرى للمصالحة، تراجع قرنق قليلا، وذلك لشعوره بقوة موقفه. وفى تموز/ يوليو عام 2005، انتهت مفاوضات بين الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان إلى جفوة وبدا تجدد الصراع بينهما وشيكا.

وبعد وفاة قرنق فى حادث تحطم طائرة هليكوبتر فى 30 من تموز/ يوليو عام 2005، تغير الوضع كثيرا. وسعى خلفه الجنرال «سلفا كير»، إحساسا منه بدعم الرأى العام الجنوبى لوحدة الجنوب، إلى حل سلمى. وخلال زيارته الأولى إلى الخرطوم بوصفه نائبا لرئيس السودان فى آب/ أغسطس عام 2005، عقد سلفا كير عددا من الاجتماعات غير الرسمية مع قيادة قوات دفاع جنوب السودان. وهناك وعد قادة القوات بمناصب فى الحكومة الجديدة فى جنوب السودان التى أنشأها اتفاق السلام الشامل واقترح اندماجا كاملا بين المعسكرين المتعاديين، وقد استجابت قيادة قوات دفاع جنوب السودان على نحو إيجابى.

ولقد اتخذ الاندماج شكل إعلان جوبا فى كانون الثانى/ يناير عام 2006.

إطار2: تقدير أعداد قوات دفاع جنوب السودان

تضم قوات دفاع جنوب السودان عددا كبيرا من القوات المحاربة فى ذروة الأنشطة التى نفذتها. وخلال المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية الثانية سيطرت عناصر عدة من قوات دفاع جنوب السودان على مساحات شاسعة من الأراضى فى غرب ووسط وشرق أعالى النيل، وشمال وغرب بحر الغزال، والولاية الاستوائية الشرقية؛ وقد كانت لهم أهمية كبرى فى جعل تطوير وتشغيل صناعة النفط الناشئة فى البلاد ممكنة. وقد تطلب تحقيق هذه السيطرة أعدادا كبيرة من الرجال العاملين فى مواقع مختلفة فى وقت واحد.

ويمثل التحديد الدقيق لأعداد قوات دفاع جنوب السودان مشكلة كبيرة. وتتراوح أكثر التقديرات المقنعة بين 10 آلاف و 30 ألفا. وكما هو الحال مع أغلب الجماعات المسلحة فى أفريقيا وغيرها، فقد تذبذبت قوات دفاع جنوب السودان على نحو مستمر[13]. وتتألف الجماعة فى معظمها من قوات غير نظامية، والخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين غير واضح. إضافة إلى ذلك، قد يُعرّف بعض الأفراد أنفسهم على أنهم تابعين فى لحظة ما، لكنهم يرفضون هذه الصفة بمجرد تحقيق هدف معين أو التخلى عنه. وبالتالى يجب التعامل مع كل التقديرات بحذر.

وقد نص الإعلان على التكامل الرسمى لقوات دفاع جنوب السودان مع الجيش الشعبى لتحرير السودان، وتأسيس لجنة مشتركة لإصدار توصيات بشأن رتب ضباط قوات دفاع جنوب السودان ووعدا بالمساواة فى المعاملة فى القوات المندمجة حديثا. وبالإضافة إلى ذلك، عيّن سلفا كير رئيس الأركان السابق لقوات دفاع جنوب السودان باولينو ماتيب نائبا له. وبشكل غير رسمي، كان باولينو قد منح نفوذا كبيرا على قوات دفاع جنوب السودان المنضمة حديثا وعلى نشرها فى المناطق المثيرة للنزاع فى غرب أعالى النيل وأبيى وشمال بحر الغزال.

ومنذ ذلك الحين انضمت غالبية أعضاء قوات الدفاع جنوب السودان إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان[14]. علاوة على ذلك، استمر عدد كبير من القادة الذين لم يندمجوا من البداية فى الانضمام إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان. فعلى سبيل المثال، أعلن إسماعيل كونى، الذى احتفظ بقوات مسلحة كبيرة فى منطقة بيبور تراوحت أعدادها بين 200 و 300 فى وقت إعلان جوبا، ولاءه للجيش الشعبى لتحرير السودان فى تشرين الأول/ أكتوبر عام 2006. وبالرغم من عدم استجابته الفورية لإعلان جوبا، انضم كيليمينت وانى، الذى يشغل الآن منصب محافظ الولاية الاستوائية الوسطى، بشكل رسمى إلى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان فى آب/ أغسطس عام 2006. ورغم ذلك، اختارت قلة من قادة قوات دفاع جنوب السودان أن تظل مؤيدة للقوات المسلحة السودانية، مع إقناع أكبر عدد من قوات الرديف الخاصة بهم بالبقاء.

ومن بين الجماعات المسلحة والجماعات المنفصلة والفصائل من بين قوات جيش دفاع جنوب السودان التى بقيت على انحيازها للخرطوم منذ إعلان جوبا هى:

- جوردون كونج الذى يتولى حاليا قيادة قوات الرديف الرئيسية فى جيش دفاع جنوب السودان التى يتراوح عددها بين 300 إلى 400 فى مدينة الناصر وآدار و مدينة ملكال.(انظر الإطار 3)؛
- جابريل تانجيانجى الذى يحتفظ بقوات تقارب 400 مقاتل فى منطقة فانجاك الجديدة؛
- توماس مابور الذى لديه قوة صغيرة لا تتجاوز 100 مقاتل فى تل دوليب عندما كان فى الخرطوم؛
- أتوم النور والذى قاد قوة قوامها يتراوح بين 200 إلى 300 مقاتل فى منطقة واو.

وفيما يبدو أن الخرطوم تدعم بشدة بعضا من قوات الرديف بقوات جيش دفاع جنوب السودان SSDF منذ توقيع إعلان جوبا. وسندها فى هذا أنهم قد يعرقلون عملية السلام فى المستقبل ويوجدون حالة من عدم الاستقرار يمكن أن تقوض بشدة الاستفتاء على استقلال الجنوب المنصوص عليه فى اتفاق السلام الشامل. وهذه الاستراتيجية شبيهة بالاستراتيجية التى طبقها الشمال لتأجيل استفتاء سابق أقرته اتفاقية سلام الخرطوم.

لقد أدى إعلان جوبا كذلك إلى بعض الانقسامات التامة بين جماعات معينة فى قوات جيش دفاع جنوب السودان SSDF. وفى بعض الحالات، ظهرت هذه الانشقاقات بالاقتتال العنيف، بما فى ذلك الكلاكلة وأد حسين من ضواحى الخرطوم. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2006، شملت الجماعات المنشقة قوات جيمس أوتو المنشقة وبيسون كوانى، وكلاهما كان فى تل دوليب. وكان قرابة 100 مقاتل من قوات جيمس أوتو، والتى كانت فيما سبق ضمن قوات لام اكول، بقوا فى المؤخرة بعدما انحاز إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان [15] (SPLA). بينما انضمت معظم قوات بيسون كوانى المتحركة الموجودة أيضا فى تل دوليب إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان (SPLA)، كما بقى بعضها أيضا فى معسكر القوات المسلحه السودانية.

منذ إعلان جوبا، انضمت الأغلبية من أفراد قوات جيش دفاع جنوب السودان SSDF للجيش الشعبى لتحرير السودان (SPLA)

إن وضع كونى نفسه غير واضح. علاوة على ذلك منذ رحيل القوات المسلحة السودانية (SAF) عن مدينة توريت، بقيت مجموعة يقدر قوامها بحوالى 400 فرد سابق من قوة دفاع الولاية الاستوائية الذين انضموا إلى قوات جيش دفاع جنوب السودان SSDF فى المؤخرة مما يساهم فى إنعدام الأمن. وهناك قوات أخرى قد اندمجت فى العناصر المكونة حديثا أو الموجودة فعليا ضمن عناصر قوات الدفاع الشعبى (PDF) وهى مجموعة حكومية شبه عسكرية. ويهدد هذا التفتت ولاية أعالى النيل على وجه الخصوص.

(الإطار 3) أحد قادة جيش دفاع جنوب السودان SSDF يرفض التفاهم: جوردون كونج

ظل جوردون كونج أحد أشد الرافضين للدمج بين الجيش الشعبى لتحرير السودان وجيش دفاع جنوب السودان SSDF ومسيطرا على مناطق ذات أهمية للسلام الشامل فى جنوب السودان. وتتمركز قواته فى ولاية أعالى النيل، وتحديدا فى ملكال وآدار وشمال مدينة الناصر. واعتبارا من آب/ أغسطس 2006، زعم بوجود قرابة 85–75 مقاتلا نشطا من قوات الرديف، لكنه أحصى أيضا قوات احتياطية إضافية تُقدر بحوالى بـ300 مقاتل فى المنطقة المحيطة. وتشمل معظم الأسلحة التى تستخدمها الميليشيات، الأسلحة الصغيرة على الرغم من أنه يبدو أن هناك بنادق آلية خفيفة ومدافع هاون منتشرة فى أنحاء معسكرات الميليشيات[16]. ويتمركز فصيل كونج الرئيسى –قوة الناصر للسلام– فى قرية كيتبيك، على بعد بضعة كيلومترات إلى الشمال من مدينة الناصر.

لقد رفض كونج علنا الانضمام إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان وشجب إعلان جوبا بالرغم من أن له دوافع يصعب الوقوف عليها. ويبدو أن هدفه السياسى الرئيسى هو الإبقاء على قاعدة قواته حتى استفتاء عام 2011 بشأن انفصال الجنوب، وهو نفس وضع الميليشيات الأخرى التى لم تتحالف مع الجيش الشعبى لتحرير السودان. فبالبعد عن الجيش الشعبى لتحرير السودان، يمكن لكونج توقع الحصول على مزيد من النفوذ والسلطة. فلهذه الأسباب وغيرها، فمن المرجح أن قوات كونج ستقاوم كل جهود الجيش الشعبى لتحرير السودان ومساعى برنامج تسريح القوات ونزع السلاح وإعادة الإدماج بقيادة الأمم المتحدة قبل الاستفتاء[17]. ويبدو الآن أنه توقف حتى تصبح الساحة السياسية فى جنوب السودان أكثر استقرارا. إلا أن مفوض منطقة السوباط فى ولاية أعالى النيل ويدعى جاروث جاركوث ، قد ذكر أن جوردون قد أبلغ مؤخرا أن أمامه مهلة حتى شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006 ليعلن انضمامه للجيش الشعبى لتحرير السودان، يمكن بعدها إبعاد جنوده بالقوة من مدينة الناصر[18].

وتتمركز فرقة كبيرة من قوات كونج بالقرب من آدار فى الشمال من ولاية أعالى النيل وكذلك فى المدن الصغيرة المجاورة. وتضم هذه القوات ما لا يقل عن مجموعتين من حوالى 200 مقاتل. وأبقت القوات فى آدار أيضا على قاعدة فى جولجوك (غرب آدار) حتى 2006. ويُعَرض قرب هذه القوى المختلفة من بعضها البعض وقربها من حقول النفط المحلية، فضلا عن حدودها مع شمال السودان، المنطقة بقوة لخطر المواجهة.

ولحقل النفط فى آدار الذى يعمل حاليا أهمية خاصة[19]. وذكرت عناصر الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان أن آدار تعتبر موقعا استراتيجيا رئيسيا للخرطوم إذا ما اشتعل يوما القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان[20].

إن الدعم اللوجستى للقوات المسلحة السودانية وقيادة هذه القوات تأتى من قواعدها فى كوستى وآدار (التى تعد نقطة تجمع القوات السودانية فى الجنوب) وذلك وفقا لاتفاق السلام الشامل[21]. وعلى الرغم من اختلاف التقديرات فإنه يوجد ما بين 300 الى 400 من المقاتلين العاملين فى قوات جيش دفاع جنوب السودان داخل المنطقة المحيطة وحولها[22]. وتشمل هذه وصول أربع حافلات مكدسة بالمجندين الجدد فى جيش دفاع جنوب السودان فى تموز/يوليو 2006 ممن كانوا متمركزين سابقا فى الخرطوم[23].

وفى هذا السياق، تظل مسألة عائدات النفط مسألة مثيرة للخلاف. ويتهم مفوض مقاطعة لونجوشوك شركة النفط المقيمة، بيتروادر، بأنها تتلقى دعما غير مباشر من ميليشيا قوات الرديف فى جيش دفاع جنوب السودان بآدار[24].وقد أكدت سلطات جنوب السودان المحلية أن جيش دفاع جنوب السودان منعهم من توسيع تواجدهم فى المنطقة. علاوة على هذا، تزعم السلطات أن بيتروادر تتجاهلهم وتعمل مباشرة مع حزب المؤتمر الوطني(NCP). وهذا يتناقض بشكل مباشر مع روح ونص اتفاق السلام الشامل الذى ينص على أن عائدات النفط ينبغى تقاسمها بين الخرطوم وجنوب السودان، وإلى حد أقل، بين حكومات الولايات التى يتم التنقيب فيها عن النفط.

وفى الوقت نفسه، اشتكى المسئولون فى الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان أنهم لا يعرفون فعلا ما هو حجم النفط المنتج لأن شركات النفط تتعامل مباشرة مع مسئولى حزب المؤتمر الوطنى، ناهيك عن أن الحسابات ليست متاحة علنا. وفى حين حصلت حكومة جنوب السودان على بعض عائدات النفط، فمنذ آب/ أغسطس 2006 لم تحصل ولاية أعالى النيل (التى كان من المقرر أن تحصل على 2 فى المائة من إجمالى عائدات النفط) على أى شىء – حتى الآن.

المصدر:LeRiche and Arnold (2006)

القضايا الملحة

لقد أثار إعلان جوبا توقعات عن إمكانية المصالحة النهائية بين الأعداء السابقين من خلال دمج جيش دفاع جنوب السودان فى داخل الجيش الشعبى لتحرير السودان. والآن وقد حدد هذا الهدف، فمن الأهمية بمكان أن يتم الإدماج بشكل مرض. وهل يمكن لسلفا كير ولإدارة الجيش الشعبى لتحرير السودان التعامل مع التحدى الرئيسى لدمج آلاف من الأعداء السابقين فى صفوفه؟ فبالإضافة إلى الضغوط الخارجية المتمثلة فى الدعم المتواصل من قبل القوات المسلحة السودانية لقوات الرديف فى جيش دفاع جنوب السودان، واجهت عمليات الإدماج عددا من العقبات المحتملة:

صراع على السلطة داخل الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان لازالت الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان تعانى من انقسام داخلى بين مؤيدى «سلفا كير»ومن يؤيدون الراحل جون قرنق. إن موقف «سلفا كير» المؤيد للمصالحة تجاه جيش دفاع جنوب السودان قد زاد من قاعدة دعمه لأن الجنود الجدد موالين لزعيمهم الجديد، وكثيرا ما كانوا على خلاف مع من كانوا مقربين من قرنق الذى كان مناهضا لعملية الإدماج. وفى هذا السياق استمرت الاتجاهات القبلية المخالفة لما هو معلن، حيث فتح الجيش الشعبى لتحرير السودان ذو الأغلبية من الدنكا أبوابه لقوات دفاع جنوب السودان ذات الأغلبية من النوير. وتهدد هذه التوترت القيادية والقبلية اندماج قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى وكذا تطوير جيش قوى للجنوب.

يتطلب تحول جيش دفاع جنوب السودان من مجموعة حرب عصابات إلى جيش مستقل سياسيا وحزب حاكم إصلاحات كبيرة.

مازال دمج قوات جيش دفاع جنوب السودان فى انتظار الرتب. إن تحديد الرتب المناسبة للضباط المنضمين من جيش دفاع جنوب السودان تعد من المشاكل الصعبة للغاية، والذين بدونها يبقون مهمشين وغير مندمجين. فالتشكيل الحالى لقيادة الجيش الشعبى العليا يبقى اليوم كما كان عليه قبل توقيع إعلان جوبا. وهذه القضية بالغة الأهمية للقوات الجديدة : فكلما تأخر حلها سيزيد تهميش قوات جيش دفاع جنوب السودان، مما يعمل على زيادة احتمال السخط والعنف[25]. فالدروس المستفادة من عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج السابقة فى إفريقيا توحى بأن الإدماج بين الأعداء السابقين فى هيكل قيادى قائم سيكون أمرا يصعب على كثير من أعضاء الجيش الشعبى لتحرير السودان قبوله.

تحويل الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى هيئة حاكمة. إن تحويل الحركة / الجيش الشعبى من حركة تمرد ذات صبغة عسكرية إلى جيش مستقل سياسيا وحزب ديمقراطى يتطلب إصلاحات حقيقية وطويلة الأمد. إن التحديات التى تواجه الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان بما فيها تحويل أدنى مؤشرات التنمية البشرية فى العالم وانعدام البنية التحتية العامة إلى العكس– ستكون ضخمة حتى بالنسبة لأكفأ الإدارات وأفضلها تمويلا.

الرئيس السودانى عمر البشير (إلى اليمين) يرفع يديه مع «سلفا كير»، خليفة جون قرنق، فى آب/أغسطس 2005. © Morten Hvaal/WPN

ولكى يتحقق لها هذا النجاح فإن الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان تحتاج إلى تطوير ثقافة المسئولية والشفافية وتجنب الحكم بواسطة القوة العسكرية المفرطة. رغم أن «سلفا كير» وأنصاره يجعلون من إكساب الجيش صفة الحرفية أولوية رئيسية، إلا أن هناك آخرين فى قيادة الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان لا يشاركونه أحيانا وجهات نظره.

الخاتمة

قبل إعلان جوبا، كان جيش دفاع جنوب السودان يشكل خطرا رئيسيا على كل من عملية السلام والحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان. ويعد التحالف الأخير لمعظم عناصر جيش دفاع جنوب السودان مع الجيش الشعبى لتحرير السودان تطورا مشجعا.

ومع ذلك فإن بعض قادة جيش دفاع جنوب السودان الرديف وأتباعهم، وبدعم محتمل من الخرطوم، قد يحتفظون بالقدرة على إحداث عدم استقرار فى مناطق منتقاة فى الجنوب. فخلال الفترة التى أعقبت اتفاق سلام الخرطوم ، يبدو أن الحكومة الوطنية تبقى على خياراتها مفتوحة لاتخاذ إجراءات فى المستقبل بهدف زعزعة عملية السلام.

إن الإدماج بين جيش دفاع جنوب السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان فى وحدة واحدة لا يزال مشكلة كبيرة، ولكن هناك الكثير الذى يتوقف على نجاحها. ومنذ منتصف أيلول/ سبتمبر 2006، أى بعد تسعة أشهر من الاتفاق، لم تندمج اندماجا تاما فى الجيش لشعبى لتحرير السودان سوى عناصر جيش دفاع جنوب السودان التابعة لباولينو ماتيب[26]. ويجب على الجيش الشعبى لتحرير السودان أن يجد المال والمكان والتسامح مع الأعداء السابقين الذين ينضمون حاليا إلى صفوفه تزامنا مع التصدى لانشقاق داخلى بين مؤيدى «سلفا كير» وأتباع جون قرنق. والأكثر من ذلك أنه يواجه تحديا كبيرا للتحول من قوة متمردة إلى هيئة حاكمة وجيش مسئول ويتمتع بالشفافية. ويظل التساؤل مفتوحا عما إذا كان الجيش الشعبى لتحرير السودان سيتمكن من إنجاز مهمة نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الإندماج محليا.

ومن الأهمية بمكان أن تتلقى الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان المساندة لتنفيذ نزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج، فحسب وإنما للإصلاح الداخلى أيضا. وما لم تتمكن الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان من التحرك بسرعة لإقامة نظم فعالة للإدارة والإشراف على برامج التنمية ومواجهة تفشى المظالم، فسيكون هناك خطر حقيقى أن تتلاشى الإنجازات التى تحققت فى المجال الأمنى تحت وطأة المعارضة الداخلية. ونظرا لنزعة الجيش الشعبى لتحرير السودان السابقة لمواجهة المعارضة بالقوة ورد الآخرين بعنف، فإن مثل هذا التصور يمكن أن يؤدى إلى كارثة محققة فى جنوب السودان.

ملاحظات

1– النص الكامل لإعلان جوبا على الموقع

http://www.issafrica.org/AF/profiles/sudan/darfur/jubadecljan06.pdf

2– سيتم تناول التفاصيل الخاصة بجيش دفاع جنوب السودان بإسهاب فى «جيش دفاع جنوب السودان عقب إعلان جوبا ، التقييم الأساسى للأمن البشرى HSBA ورقة العمل المرتبطة بهذا البيان الموجز». على الموقع <http://www.smallarmssurvey.org>(انقر فوق السودان)

3– النص الكامل لاتفاق السلام الشامل على الموقع

http://www.unmis.org/English/documents/cpa-en.pdf

4– انظر مثلا موجاه (2005) لاستعراض خيارات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR

5– الجيش الشعبى لتحرير السودان هو الجناح العسكرى للحركة الشعبية لتحرير السودان

6– اتفاق السلام الشامل، اتفاقية حول الترتيبات الأمنية، المادة 7 (أ).

7– (انظر، على سبيل المثال، المجلس الدولى لسياسة حقوق الإنسان (2000 ، ص 5). انظر أيضا برودرلين (2000) من كلية هارفارد للصحة العامة، وينص على أن الجماعات المسلحة لديها «هيكل قيادة أساسى» واستخدام «العنف لتحقيق الغايات السياسية»، ومستقلة «عن سيطرة الدولة».

8– هذا المصطلح الذى يفضله نداء جنيف، وهى منظمة غير حكومية تنظم حملات ضد الجماعات المسلحة لتلتزم بالقانون الدولى، مع تركيز خاص على القانون الدولى الإنسانى.

9– شكلت HSBA بتقديرها المرتفع البالغ 30 ألف شخص استنادا إلى أرقام المخابرات العسكرية السودانية المبلغة سابقا وجاءت التقديرات الأقل على أساس مقابلات أجريت مع قادة جماعات مسلحة أخرى فى جنوب السودان وتقديرات الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان لأعضاء جيش دفاع جنوب السودان الرئيسيين. وإذا أدرجت عناصر «الجيش الأبيض» والفصائل المنشقة الإضافية، فقد يكون هذا العدد أعلى من ذلك. فهذه التقديرات لا تشمل من يرتبطون بجيش دفاع جنوب السودان، مثل البوابين والحمالين والأفراد العزل.

10– فى جنوب السودان، جرت العادة على الإشارة إلى الأشخاص بأسمائهم الأولى فقط (جون قرنق استثناء). وتبع «موجز قضية السودان» هذا الأمر.

11– المجموعات العرقية الكبرى فى جنوب السودان تشمل الدنكا والنوير، ازاندا، والتوبوزا، والشلك والمورل، مرتبة تنازليا من حيث نسبة السكان.) مركز السودان الجديد للإحصائيات والتقييم/ اليونيسف (2004).

12– «الجيش الأبيض» سيناقش بشكل أكبر فى ورقة عمل HSBA القادمة.

13– انظر فلوركين وبرمان (2005).

14– هذا الأمر أكده أحد باحثى HSBA خلال الزيارات الميدانية إلى الجنوب فى شباط/ فبراير– آذار/ مارس وآب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر2006.

15– هذه القوات حاليا تقوم بتدريب عسكرى فى قاعدة قرب مطار ملكال وفى وقت أول زيارة ميدانية لـ HSBA (شباط/ فبراير 2006).

16– الملاحظات أثناء زيارة ميدانية لمخيم كيتبيك فى 1 آب/ أغسطس 2006.

17– مقابلة مع مسئول بعثة الأمم المتحدة فى جوبا فى السودان، آب/ أغسطس 2006 ، والمقابلات المتعددة مع مساعدى كونج وضباط الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ملكال وجوبا فى تموز/ يوليو– آب/ أغسطس

.2006

18– مقابلة مع المفوض جاروث فى ملكال آب/ أغسطس 2006.

19– انظرUSAID للحصول على الخرائط الحالية للامتيازات النفطية فى السودان على موقع http://www.usaid.gov

20– مقابلات مسئول كبير فى الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ملكال آب/ أغسطس 2006.

21– مقابلة مع مفوض مقاطعة آدار، فى آب/ أغسطس 2006.

22– مقابلات مع كبار المسئولين فى جنوب السودان فى ملكال، آب/ أغسطس 2006.

23– مقابلات مع كبار المسئولين فى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ملكال، آب/ أغسطس 2006.

24– محادثات غير رسمية فى جنوب السودان ومع العاملين فى شركة النفط فى جوبا، آب/ أغسطس 2006.

25– ومن المهم أيضا أن نتذكر أن معدلات الأمية الأقل من المتوسط وضعف تدريب قوات جيش دفاع جنوب السودان– الذين رقى عدد منهم إلى رتب أعلى من قدراتهم بواسطة القوات المسلحة السودانية – يحتمل الا يرحب بها ضباط الجيش الشعبى لتحرير السودان.

26– يقدر حجم القوة بين 500 و2500.

بيبليوغرافيا

Bruderlein, Claude. 2000. 'The Role of Non-State Actors in Building Human Security.' Paper prepared for the Centre for Humanitarian Dialogue (HD Centre). Geneva: HD Centre. May.

Florquin, Nicolas and Eric G. Berman. 2005. Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region. Geneva: Small Arms Survey.

ICHRP (International Council on Human Rights Policy). 2000. Ends and Means: Human Rights Approaches to Armed Groups. Versoix, Switzerland: ICHRP.

LeRiche, Matthew and Matthew Arnold. 2006. Gordon Kong. HSBA background paper. August.

Muggah, Robert. 2005. 'No Magic Bullet: A Critical Perspective on Disarmament, Demobilization and Reintegration and Weapons Reduction during Post-Conflict.' The Commonwealth Journal of International Affairs. Vol. 94, No. 379.

NSCSE (New Sudan Centre for Statistics and Evaluation)/UNICEF. 2004. Towards a Baseline: Best Estimates of Social Indicators for Southern Sudan. NSCSE Series Paper No 1. May.

Policzer, Pablo. 2005. Neither Terrorists nor Freedom Fighters. Working Paper 5. Vancouver: University of British Columbia.

Young, John. 2003. 'Sudan: Liberation Movements, Regional Armies, Ethnic Militias and Peace.' Review of African Political Economy. Vol. 30, No. 97.

John Garang's Legacy to the Peace Process,' 2005 .— the SPLM/A and the South.' Review of African Political Economy. No. 106.

forthcoming). The South Sudan Defence) 2006 .— Forces in the Wake of the Juba Declaration. Unpublished Working Paper. Geneva: Small Arms Survey. SPLA officers in Malakal and Juba, July–August 2006.

مشروع التقييم الرئيسى للأمن البشرى فى السودان HSBA

موجز المشروع

التقييم الأساسى للأمن البشرى بالسودان هو عبارة عن برنامج بحثى مدته سنتين(2005–2007) تم إدارته بواسطة برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحثى مستقل تابع لمعهد الدراسات الدولية العليا.

وقد تم تطويره بالتعاون مع وزارة الخارجية الكندية ، و بعثة الأمم المتحدة فى السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. ومن خلال الإنتاج والنشر النشط للبحوث التجريبية فى الوقت المناسب، يعمل مشروع HSBA على دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وتدخلات الحد من التسلح لتعزيز الأمن. وينفذ التقييم من قبل فريق متعدد التخصصات من متخصصين إقليميين وأمنيين وأخصائى الصحة العامة. وسيستعرض التوزيع المكانى للعنف المسلح فى جميع أنحاء السودان وتوفير المشورة الملائمة للسياسات لمعالجة انعدام الأمن.

يهدف بيان عن قضية السودان إلى تقديم لمحات دورية عن البيانات الأساسية. وستركز الإصدارات المستقبلية على الجماعات المسلحة الأخرى، والإتجار فى الأسلحة الصغيرة ونقلها إلى داخل وخارج السودان، والترتيبات الأمنية المحلية، ومعدلات الجريمة. وسيخرج عن المشروع أيضا سلسلة من «أوراق العمل» التى تصدر فى الوقت المناسب وتكون سهلة على المستخدم باللغتين العربية والإنجليزية، والتى ستظهر على موقع

www.smallarmssurvey.org

إن مشروع HSBA مدعوم من وزارة الشئون الخارجية الكندية.

تفاصيل الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات ، يرجى مراسلة «كلير مك إفوى» منسق مشروعHSBA. على البريد الإلكترونى التالى

mcevoy@hei.unige.ch

Sudan Human Security
Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Geneva. Switzerland

small arms survey